© Icaro Cooke Vieira CIFOR /Flickr

© Shutterstock

© Georgina Smith CIAT /Flickr

تقييم استخدام الموارد العالمية

نهج النُظُم إزاء كفاءة استخدام الموارد والحد من التلوث

الأمم المتحدة للبيئة

الفريق الدولي المعني بالموارد

يمكن أن يكون إنتاج الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو أفضل وأنجع واحداً من أكثر الطرق فعالية وكفاءة من حيث التكلفة للحد من الآثار على البيئة (بما يشمل الحد من التلوث) والنهوض برفاهية الإنسان

لماذا تقيِّم الموارد تقييماً عالمياً؟

تبيِّن البحوث أن الموارد الطبيعية والبيئة يرتبطان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بجميع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الأهداف، فإنه من الضروري فصل النشاط الاقتصادي ورفاه الإنسان عن استخدام الموارد – تعزيز كفاءة استخدام الموارد.

قاعدة الأدلة للتغيير التحوُّلي

تتطلَّب السياسة البيئية وسياسة الاستدامة وجود قاعدة أدلة تسمح برصد حجم الاقتصاد المادي.

ويشمل الاقتصاد المادي المواد والطاقة والمياه والأراضي المستخدمة والانبعاثات المتولدة في صنع واستخدام وتوفير السلع والخدمات ونُظُم البنية التحتية. ويمكن للمعلومات المستخلصة من أحدث البيانات عن حالة الاقتصاد المادي واتجاهاته أن تساعد على تحديد العوامل الدافعة ونقاط الارتكاز لتدخل السياسات الفعّال والمُوجَّه.

اعتماد نَهْج النُظُم إزاء الموارد الطبيعية

لن يؤدي التركيز على الموارد الفردية أو القطاعات الاقتصادية أو الآثار البيئية والصحية إلى تحقيق الرؤية الجماعية لأهداف التنمية المستدامة. ويمكن لاعتماد نَهْج النُظُم أن يربط الطريقة التي تستخدم بها الموارد الطبيعية في الاقتصاد بآثارها على البيئة وعلى الناس.

ويتركّز مفهوم البصمات على استخدام الموارد عبر الحدود، وهو أداة حاسمة في نَهْج النُظُم.

ويمكن للبيانات المُبلَّغ عنها بانتظام والمستمدة من هذا التقرير وتقارير التقييم العالمية المقبلة التي يصدرها الفريق الدولي المعني بالموارد أن تحدِّد أهداف التوجه الطويل الأجل، والأُطُر الحافزة، وأنظمة المشاركة لتمهيد الطريق أمام التغيير التحوُّلي.

الموارد المادية

الموارد المادية هي الكتلة الحيوية (الأخشاب والمحاصيل من أجل الأغذية والطاقة والمواد النباتية)، والوقود الأحفوري (الفحم والغاز والنفط) والمعادن (مثل الحديد والألومنيوم والنحاس) والمعادن غير الفلزية (بما فيها الرمال والحصى والحجر الجيري) التي تستخدم في الاقتصاد.

واستناداً إلى قاعدة بيانات الموارد المادية التي تغطي ما يقرب من خمسة عقود (من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٧) و١٩١ بلداً، تتوقع الاتجاهات الحالية استخدام المواد العالمية لتصل إلى ٨٨,٦ مليار طن في عام ٢٠١٧ – أي ستتضاعف ثلاث مرات عن الكمية التي وصلت إليها في عام ١٩٧٠ – حيث يبلغ نصيب الفرد من الاستهلاك في البلدان ذات الدخل المرتفع عشرة أضعاف نظيره في البلدان منخفضة الدخل.

وهذا أمر مهمّ، على افتراض تساوي الجوانب الأخرى، حيث يشير تنامي استخراج المواد مع ما يقترن به من تدفقات لاحقة للمواد إلى ضغوط وآثار بيئية متزايدة، بما فيها التلوث، في جميع أنحاء العالم.

© ADB/Flickr

© ADB/Flickr

© ADB/Flickr

إنَّ وضع نماذج للعواقب الاقتصادية والبيئية المشتركة للسياسات الطموحة الرامية إلى كفاءة استخدام الموارد والحد من غازات الدفيئة يُظهِر إمكانية تحقيق نتائج مربحة للجانبين تقلِّل من الضغوط البيئية وتحسِّن الدخل وتعزِّز النمو الاقتصادي.

وبحلول عام ٢٠٥٠، تبيِّن هذه النماذج أن هذه السياسات الطموحة يمكن أن تقلِّل من الاحتياجات العالمية من الموارد بنحو الربع وأن تحقِّق نمواً اقتصادياً عالمياً يتراوح بين ٣ و٥ في المائة فوق الاتجاه الحالي.

هناك حاجة إلى نموذج اقتصادي جديد لتحسين إنتاجية الموارد والسماح بتشغيل نظم إنتاج واستهلاك ذات احتياجات من المواد والطاقة أقلَّ مما هو مستخدم، فضلاً عن الحد من النفايات والانبعاثات في الوقت الذي يوفِّر فيه جميع الخدمات اللازمة.

قيادة عملية انتقال عميقة لكفاءة استخدام الموارد

يمكن الجمع بين رؤية طويلة الأجل مدعومة بأهداف قائمة على أدلة ومؤشرات السياسات المتزايدة معاً لإحداث تحوُّل عميق في الاقتصاد المادي. ويُعدُّ تنسيق وضع السياسات عبر الوزارات والاشتراك النَّشط لأصحاب المصلحة أمراً حاسماً للنجاح.

سبع استراتيجيات للسياسات من أجل وضع سياسات متعددة المنافع

١- ضع الأهداف وارصد التقدم

يمكن للأهداف الخاصة ببصمة كفاءة استخدام الموارد (المواد والأراضي والمياه والوقود الأحفوري وانبعاثات غازات الدفيئة) أن توجّه وضع السياسات وتحدِّد إطاراً لرصد التقدم.

٢- اعمل على نقاط الارتكاز الرئيسية في جميع مستويات الحكم

يمكن للبرامج الوطنية والدولية بشأن كفاءة استخدام الموارد أن تنسِّق عملية الرصد تنسيقاً استراتيجياً، وتبسِّط الترتيبات المؤسسية، وتعزِّز التآزر في تدخلات السياسات العامة.

٣- استفد من فرص إحداث الطفرة:

لا تنحصر المدن سريعة النمو والاقتصادات النامية في التصميم الحالي ونماذج الأعمال الحالية، فلها فرصة لتجنُّب التصميم المكثَّف للموارد والطاقة من أجل بنية تحتية جديدة.

٤- نفِّذ مزيجاً من السياسات العامة التي تخلق الحوافز وتصحِّح إخفاقات السوق

يمكن لمواءمة مؤشرات الأسعار والسياسات المالية مع الأهداف الاستراتيجية للمجتمع أن تضبط سلوك الشركات والأفراد، بحيث تعكسها قرارات الاستثمار والشراء.

٥- شجِّع الابتكارات نحو اقتصاد مدوَّر

يمكن لإعادة توجيه الاستهلاك إلى المواد المعاد تدويرها والموارد المتجددة وإطالة عمر الموارد من خلال إعادة الاستخدام أو الإصلاح أو التجديد أو إعادة التصنيع أن تحوِّل نُظُم الإنتاج والاستهلاك الحالية.

٦- مكِّن الأشخاص من تطوير حلول تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد

إنَّ أنواع التحالفات الجديدة للتعاون والتجربة والتعلُّم مهمة للغاية في عملية انتقال ناجحة. وهناك حاجة إلى التدريب على المهارات وبرامج التعليم والدعم المالي لتوزيع المخاطر المرتبطة بالابتكارات.

٧- حرِّر مقاومة التغيير

إنَّ التدريب والتعليم، وإعادة تدوير عائدات الضرائب إلى الصناعات والشركات المتضررة وتوفير الحماية الصريحة للفقراء والضعفاء في حِزَم السياسات هي بعض الطرق التي يمكن بها تخفيف مقاومة التغيير.

يهدف الفريق الدولي المعني بالموارد إلى تحسين قاعدة الأدلة بغية الرَّصد المنهجي ورسم السياسات العامة،ولا سيَّما من خلال التقييم القائم على النُظُم للتحديات والفرص المتصلة بالموارد الطبيعيةالتي تدعم التحوُّل نحو التنمية المستدامة.

تسلّط ورقة الحقائق هذه الضوء على النتائج الرئيسية المستخلصة من التقرير المعنون «تقييم استخدام الموارد العالمية: نهج النُظُم إزاء كفاءة استخدام الموارد والحد من التلوث» الذي قدَّمه الفريق الدولي المعني بالموارد في الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

← يمكن تنزيل التقرير الكامل من على الموقع التالي: http://www.resourcepanel.org/reports/assessing-global-resource-use.